الست وثلثا وهي الاربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو اثنان فاذا جمعنا صار المجموع خمسة عشر وهو زائد على الخمسة عشر فالخمسة عشر عدد زائد والست عدد مساو ولان لها نصفا وهو الثلثة وثلثا وهو اثنان وسدسا وهو الواحد فان جمعنا صار المجموع ستا فالست عدد مساو والاربعة عدد ناقص قوله وفيه نظر لانه عين احد اجزاء الحقيقية آه وهي انه يجاب عنه بانه مراد المحشي وهو المنفصلات قد يتركب من اجزاء ثلثة في الظاهر لانها قد تتركب في التحقيق من الشيء من جزئين فلا يرد عليه قوله يتركب من حملية ومنفصلة آه حقيقة انه قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو لانه في الاصل العدد اما زائد او غير زائد وهو مركب من حمليتين لانه بعد حذف الادات يصير كل واحد من جزئيه حملية لانه يصير العدد زائد العدد غير زائد وهما حمليتان والحملية الثانية في قوة منفصلة اخرى وهي هو قولنا وغير الزائد اما ناقص او مساو فحذفت الحملية واقيمت مقامها منفصلة اخرى اقامت المفصل مقام المجمل للتوضيح وصار العدد اما زائد او ناقص او مساو وهي مركبة في التحقيق من حملية ومنفصلة لا من حمليات ثلث قوله وكذا مانعة الخلو وفيه نظر لانه قد وقع في كلامهم ان المنفصلة الحقيقية لا تتركب من الشيء من جزئين ومانعة الجمع والخلو قد تتركب من الثلث في جزئين لقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر او لا حيوان وهو هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان قوله التناقض لما فرغ من تعريف القضية وتقسيمها شرع في بيان احكامها وقدم التناقض لتوقف موفة العكس والقضية على معرفة التناقض كما يظهر لك فيما بعد قوله الجزء في الاولى مسكر اي بالقوة آه اي الخمر سواء كان كثيرا او قليلا مسكر بالقوة اي من شانه ان يحصل الاسكار كثيرا او من شانه ان يحصل الاسكار فليلا الخمر في الاولى سواء كان قليلا او كثيرا ليس بمسكر بالفعل فلا يرد ان يقال ان الخمر المسكر بالقوة كثير والخمر المسكر بالفعل اعم من ان يكون

قليلا او كثيرا فليس فيه اتحاد الموضوع قوله الزنجي اسود اي بعض الزنجي ليس باسود اي ظهر المراد بوحدة الموضوع التي شرط التناقض هو وحدة عنوان الموضوع والاول بعض لا وحدة الافراد ولذلك لم يتحقق بين قولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق ليس بحيوان فلا يرد ان يقال ليس في هاتين القضيتين وحدة الموضوع لان موضوع الاول بعض الزنجي وموضوع الثاني كل الزنجي مع انهما متنافيتان في المثال بعد وضوح المقصود اعلم ان هذه ثمانية شروط ذكرها قدماء المنطقيين ويرد عليهم عدم الشرط فيها لان التناقض قد يرتفع بارتفاع الآخر نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلية الغائية نحو نجار عامل اي للسلطان النجار غير عامل اي الغير السلطان والمفعول به نحو هذا زيد ضارب اي عمرا غيره ضارب اي بكرا والتميز نحو عندي عشرة اي درهما ليس عندي عشرة اي درهما ليس عندي عشرة اي دينارا واما المتأخرون منهم فردها الى وحدة الموضوع والمحمول للاندراج وحدة الشرط والكل والجزء في وحدة الموضوع واندراج وحدة الزمان والمكان والاضافة والفعل والقوة في وحدة المحمول ورد عليهم انه لو استلزم وحدة الموضوع وحدة الكل والجزء لا يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وهو ظاهر والمعلم جواد ردها الفارابي الى وحدة النسبة فقط اي الوحدة النسبة الحكمية التي يرد عليها الايجاب والسلب مستلزمة لجميع الوحدات لانه لو اختلف شيء منها لما اتحد النسبة لان النسبة السواد الى بعض الزنجي غير نسبة الى كل الزنجي ونسبة اليوم الى دليل غير نسبة الى نهار ونسبة الاسم كانه بالقوة الى الخمر غير النسبة اليه بالفعل وعلى هذا القياس ويرد عليهم ايضا انه لا يتحقق التناقض بين قولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان نسبة الحيوانية الى الكل